|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجامعة اللبنانية****كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية** |  | **مركز تموز****للدراسات والتكوين على المواطنية** |

**ورشة تفكير ونقاش**

**حياد لبنان: التحديات والفرص**

**الجلسة الثالثة**

**التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**في الجامعة اللبنانية**

**البروفسور كميل حبيب**

**25-26 ايلول 2020**

**Camile\_habib@hotmail.com**

**مقدمة:**

مهما تعاظمت قدرة التكنولوجيا على تصغير العالم، إلاّ أننا لم نزل ننظر الى العلاقات الدولية عبر عدسة الجغرافيا. فالجغرافيا، وعبر كل التاريخ الانساني، هي القوة التي تشكّل الأحداث الدولية. حتى ان قادة العالم هم سجناء الجغرافيا، وقراراتهم في السياسة الخارجية خير دليل على ذلك. انها الجغرافيا السياسية التي تحكّمت بقرار بوتين فيما يخص شبه جزيرة القرم، كما انها تتحكّم بسياسة الصين الهادفة الى التمدّد عبر "طريق الحرير والحزام الاقتصادي". وفي نفس السياق يمكننا الحديث عن التحرّك الفرنسي الجديد في شرق المتوسط، او التوغّل التركي العسكري داخل الأراضي السورية. من جهتها تعتبر الولايات المتحدة الاميركية نفسها مسؤولة عن كل ما يجري في هذا العالم، وبأن مصالحها الوطنية تتأثر وتؤثّر في تطور الأحداث الدولية.

وللتذكير حول أهمية المعطى الجغرافي لا بدّ من الإشارة الى الخطأ الذي اقترفه وزير الخارجية الأميركية، جون فوستر دالاس، عندما رسم حدود المصالح الأميركية في جنوب شرق آسيا دون ان يذكر شبه الجزيرة الكورية ضمنها. وهذا ما اعطى انطباعاً للإتحاد السوفياتي ان كوريا لا تقع ضمن اولويات السياسة الخارجية الأميركية؛ فكانت الحرب الكورية التي أفضت عام 1952 الى تقسيمها الى دولتين، شمالية وجنوبية. وعليه، ومنذ ذلك الحين، دأبت الإدارات الاميركية المتعاقبة على الاعلان عن موقفها، وتبرير تدخلاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، من خلال مصالحها المحكومة بقدرات "ذراعها الطويلة" الممتدة الى كل اصقاع العالم.

وللتأكيد على ما ورد اعلاه، نشير الى كتابان استرعا اهتمام المهتمين بالشؤون الدولية. الكتاب الاول لمؤلفه Robert Kaplan والذي حمل عنوان:

The Revenge of Geography: What the Map Tells us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate (2013).

والترجمة الحرفية لهذا العنوان هي على النحو التالي: انتقام الجغرافيا: ماذا تعلمنا الخريطة حول الصراعات القادمة ومعركة المصير. وفي هذا الكتاب يطرح Kaplan مقولته ان دراسة المناطق الساخنة ممكنة من خلال قراءته للتنوع المناخي والتضاريس والحدود. اما الكتاب الثاني فقد وضعه المؤلف Tim Marshall، والذي جاء تحت عنوان:

Prisoners of Geography: The Maps that explain Everything About the World (2016). اي أسرى الجغرافيا: الخرائط التي تشرح كل شيء حول العالم. ولقد حاول المؤلف تبيان أهمية جغرافية الدول وتأثيرها على قرارات السياسة الخارجية للدول الكبرى.

أعتقد ان لبنان، كأسم متجذّر في التاريخ، وكهوية تبلورت في زمن المتصرفية، هو ضحية موقعه الجغرافي. فالجمهورية اللبنانية لم تعرف الاستقرار الا في فترات متقطعة، ويعزو الكثيرين سبب ذلك الى التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في شؤونه الداخلية، دون ان يغيب عن بالنا ان التناحر الطائفي قد شرّع الابواب امام هذه التدخلات، وعرضت وجود لبنان لخطر الزوال. وعليه، سوف نحاول في هذا البحث قراءة هذه التدخلات الاجنبية في شؤون لبنان وتحديد مسؤولياتها في حالة اللاستقرار التي عايشها منذ زمن بعيد من خلال تسلسلها الزمني.

1. **قبل اعلان دولة لبنان الكبير 1920**

يجزم العديد من المؤرخين الى ان الصراع الطائفي في جبل لبنان لا يمكن فهمه الا في اطار المشروع الاوروبي الاستعماري لتفكيك السلطنة العثمانية من الداخل. هذا يعني ان التعايش الطائفي كان مستقراً، ولم يتحوّل الى بؤرة للنزاع الا بعد التحريض الاوروبي على ذلك. ويعرّف المؤرخ مسعود ضاهر تلك المرحلة بمرحلة "الطائفية المتفجرة في اطار مشروع الاستعمار الاوروبي لتفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها"[[1]](#footnote-1). ولقد بدأت تلك الصراعات مع حملة نابليون بونابرت على مصر في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر. وكان من نتائجها المباشرة تحريك مشاعر الطوائف المحلية، خاصة المسيحية واليهودية، لبناء دول طائفية.

هذا يعني ان العامل المحلي لم يكن بمقدوره منفرداً تفجير الصراع داخل الامارة. وانه لمن الواجب الربط بين التنوع الطائفي وطابع القرن التاسع عشر، عصر الامتداد الاستعماري الاوروبي للسيطرة على المنطقة فيما بات يعرف "بالمسألة الشرقية". ولقد نتج عن كل ذلك حملات عسكرية فرنسية وانكليزية لإنتزاع مصر، ولاحقاً السيطرة على الجزائر واليمن وقبرص. وفي جبل لبنان وجد الأوروبيون ارضاً خصبة لتأجيج الصراع الطائفي توصلاً لتحقيق اهداف استعمارية لا تمت، اقله على المدى البعيد، بصلة الى مصلحة القوى البشرية القاطنة هناك[[2]](#footnote-2).

مع نهاية القرن الثامن عشر تعرض الفلاحين الموارنة، نزلاء وادي قاديشا للإضطهاد على ايدي "القوى المقاطعجية" من آل حماده وزعماء الموارنة، ما دفعهم للنزوح الى المتن والشوف وجزين والغرب حيث باتوا تحت سيطرة القوى المقاطعجية الدرزية التي مارست دور الارهاب والقمع. سعى النظام المقاطعجي الى نهب الفلاحين وتسخيرهم، وجاءت الصراعات الطائفية تمد هذا النظام بدفع جديد من علاقات التأزم، والذي بدوره ساعد القوى الاستعمارية الغربية على تظهيرها كصراع مصيري بين قوى طائفية[[3]](#footnote-3). حتى التوزيع الطائفي للضرائب لم يخرج هو الآخر عن هذا الاطار. فبعد مجازر 1840، الحت السلطات العثمانية على الزعامات الدرزية بدفع تعويضات للمسيحيين، والذي قابله الدروز برفض مطلق مشترطين اعتراف المسيحيين لهم بحكم المقاطعات التي كانوا يسيطرون عليها. وعليه، لم يعد القرار بالتوزيع الطائفي للضرائب قراراً اداريّاً بل صاعقاً ادخلته في صميم الصراع الطائفي الذي استغلته الأيدي الاستعمارية الفرنسية والأنكليزية[[4]](#footnote-4).

إن التدخل الأوروبي في شؤون جبل لبنان يعود الى عشرات السنين، ولم يكن وليد الصراع المسلّح بين الدروز والموارنة. ولا بأس من العودة الى تقرير مسؤول العلاقات التجارية في القنصلية الفرنسية في صيدا عن "سهولة الفتح الفرنسي للمنطقة، ويؤكّد على اهتمام فرنسي بالغ الدقّة بدقائق الوضع الجغرافي والسكاني والسياسي للمشرق العربي"[[5]](#footnote-5). وفي تقرير آخر يعود الى العام 1841 يبيّن الآمال الفرنسية المعقودة على الأقلية المسيحية للقيام بنهضة تعم المنطقة كلها، وبأن هذه النهضة تحتاج الى مؤسسات ثقافية وتعليمية وصناعية تمّ تمويلها لاحقاً من قبل الحكومة الفرنسية. وكان لفرنسا ما أرادت بتوسيع القائمقامية المسيحية على حساب تقليص القائمقامية الدرزية عبر استعمال اساليب متعددة، وكان آخرها تشجيع الحكام الأتراك على البطش بالزعامات المقاطعجية الدرزية.

استمرت الدعوات الفرنسية لحماية المسيحيين داخل وخارج حدود القائمقاميتين. وجاءت المتصرفية كخطوة متقدمة على طريق تلك الحماية في ظل متصرف مسيحي يعينه الباب العالي وبضمانة اوروبية. وهكذا يكون العامل الخارجي قد لعب دوراً مباشراً وحاسماً في تصديع السلطنة العثمانية وفتح الباب امام التوغّل الاستعماري في المشرق العربي. وبذلك تكون الضغوط الأوروبية قد نجحت في تفكيك السلطنة العثمانية التي كانت تعاني من تخلف في بناها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية. ويمكننا رصد الضغوط الأوروبية على أساس مستويات أربع:

1. المستوى الاقتصادي: عبر الامتيازات، والتنافس التجاري، وتوظيف الرساميل، ومد السكك الحديدية، والسيطرة على المواد الخام.
2. المستوى العسكري: عبر ادخال بعض التكتيك الغربي على المنظومة العسكرية العثمانية، والتي تكن بهدف تقويتها، بل خطوة على طريق تغريب السلطنة والتحكم بقواها العسكرية.
3. المستوى الاجتماعي: عبر الادعاء بحماية النصارى في المشرق العربي.
4. المستوى السياسي: عبر اجبار السلطنة على القيام باصلاحات لم تكن قادرة على تطبيقها بسبب تخلفها السياسي البنيوي مما يساعد على تفجر اوضاعها الداخلية[[6]](#footnote-6).

وكانت من نتائج كل ذلك سقوط السلطنة وولاياتها تباعاً في قبضة الاستعمار الأوروبي. وفي جبل لبنان، انتهت الصدامات الطائفية (1842-1860) الى تعزيز ركائز المارونية السياسية المدعومة من الفرنسيين، وبموافقة ضمنية من الانكليز وسائر القوى الاستعمارية الاوروبية الساعية الى تجزئة السلطنة واقتسام ممتلكاتها.

1. **الاستقلال 1943**

مع نهاية الحرب العالمية الاولى، كانت فرنسا قد احكمت قبضتها على لبنان وسوريا؛ وتجلّى ذلك في 1 ايلول 1920 عندما اعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير تحقيقاً لمطالب الزعامات المارونية. اما الانحياز الفرنسي لصالح المارونية السياسية بدا واضحاً في الدستور اللبناني الذي نشر في 23 ايار 1926، والذي كان دستوراً طائفياً بامتياز. ومن المهم الإشارة الى ان رفض المسلمين للصيغة الجديدة، وعدم قبولهم بالمشاركة في المناصب الادارية، لئلا يفسر قبولهم بها انه اعتراف بواقع 1920، قد فتح الباب امام المسيحيين لتولي غالبية المناصب الكبرى. ولما حاول المسلمون في اواخر ثلاثينيات القرن الماضي القبول بدولة لبنان الكبير والدخول الى مناصب الدول "كانت الادارات والوظائف تغص بسواهم ممن سبق لهم ان باركوا وأيدوا اعلان غورو"[[7]](#footnote-7).

لا شك ان نيل لبنان استقلاله عام 1943 كان تعبيراً عن ارادة لبنانية جامعة. لكن لا بد من التذكير ان الحروب والصراعات الدولية ساهمت هي الاخرى في اعلان الجمهورية اللبنانية نيل لبنان استقلاله. وتقول Helena Cobban في هذا الصدد بأن بزوغ الجمهورية اللبنانية قد مرّ بثلاث مراحل مميزة في السنوات 1860، و1917، و1939. لقد انهت الاضطرابات الطائفية في العام 1860 قرنين ونصف قرن من تاريخ الجبل الذي اتسم بنظام المقاطعجية او حكم الامراء. اما الحرب العالمية الاولى فقد انهت نصف قرن من عهد المتصرفية، اذ حصل جبل لبنان خلالها على استقلاله كأقليم (مقاطعة) وتم توسيع رقعة اراضيه (حدوده)؛ بينما انهت الحرب العالمية الثانية الانتداب الفرنسي مبشرة ببزوغ الجمهورية اللبنانية[[8]](#footnote-8).

كان حصول لبنان على استقلاله امراً ممكناً، نتيجة تقاطع المصالح الدولية. كان اللبنانيون محظوظين لأن تحركهم نحو الاستقلال تحقق بمساندة من لندن وواشنطن وموسكو. بالطبع فإن الموقف البريطاني من "المسألة اللبنانية"، لم يكن مجرد مبادرة حسن نية، لمساعدة اللبنانيين، بل جاءت نتيجة معارضة بريطانية لتقدم النفوذ الفرنسي في المنطقة، الذي كان، بلا شك، من اولويات حكومة لندن، في ذلك الوقت[[9]](#footnote-9).

إن تأييد المفوض البريطاني Edward Spears لاستقلال لبنان هدف الى اعلاء كلمة بريطانيا وتوطيد نفوذها في لبنان والمنطقة العربية، واحلال الثقافة الانكيزية مكان الثقافة الفرنسية، وازاحة فرنسا عن شرق المتوسط. وأكّدت Lady Spears هذه الحقيقة بقولها: "ان Spears ناصر شعب لبنان ضد الفرنسيين في أزمة تشرين الثاني 1943، الا أنه على كل حال كان يعمل لأنكلترا، وكان يؤيّد عدالة قضية العرب لا لمصلحتهم بل لمصلحتنا"[[10]](#footnote-10).

ويتماشى، في المسار نفسه، موقف الاميركان، الذين ساعدوا على انهاء الانتداب الفرنسي، وتقدموا في تأثيرهم على الساحة اللبنانية. بالنسبة لهم، كان لبنان يعتبر ممراً حيوياً لبترول العراق والسعودية الذي تسيطر عليه الشركات الاميركية والبريطانية. وجاء التأييد للبنان في أزمة 1943 نابعاً ايضاُ من هذا المنطق الاقتصادي. ولعل الحصول على امتياز خطوط انانيب التابلاين (T.A.P. Lines) والآي، بي، سي، (I.B.C.) في فترة لاحقة اكبر دليل عل صحة هذا الرأي[[11]](#footnote-11).

اما السوفيات، فلم يكن لديهم اي حرج بعدم الوقوف الى جانب الفرنسيين، لأنه كانت حاجتهم ماسة الى مساعدة لندن وواشنطن لدحر الالمان من المنطقة. من جهة أخرى، كان يهم موسكو كثيراً تقليص النفوذ الفرنسي في لبنان لنشر المبادىء الشيوعية في المنطقة، لا سيما بعد ظهور صور ستالين في شوارع بيروت في تشرين الثاني 1943[[12]](#footnote-12).

إن نيل لبنان استقلاله لم يجعله بمنأى عن الصراعات الاقليمية والدولية. وانسجاماً مع مبادىء الميثاق الوطني التي تعني الابتعاد عن أية وحدة عربية مقابل عدم لجوء المسيحيين الى الحماية الاجنبية، اعتبرت دمشق ان موقف بيروت الرافض للوحدة العربية يشكّل عائقاً امام التعاون العربي. ويذكر المؤرخ حسان حلاق انه عندما أثير موضوع انشاء جامعة الدول العربية، اشترط رئيس الوزراء السوري، سعدالله الجابري، انه في حال رفض لبنان لموضوع الوحدة فعليه ان يرد الى سورية الاجزاء التي سبق ان انتزعت منه عام 1920[[13]](#footnote-13). وفي نفس السياق يمكن الاشارة الى ان رفض الرئيس بشارة الخوري للأعلان الثلاثي الفرنسي – البريطاني – الاميركي في 25 أيار 1950 الهادف الى توطيد السلام بالقوة بين العرب واسرائيل، كان الشرارة لإندلاع القلاقل الداخلية. ومع العلم ان المعارضة لحكم بشارة الخوري كانت مشروعة بسبب تفشي الفساد في الدولة، الا ان التطورات الاقليمية والدولية كانت قد لعبت دوراً بارزاً في الموقف السائد في لبنان. وجاء بيان رئيس الوزراء، سامي الصلح، في 9 ايلول 1952 ليفجّر الأوضاع الداخلية، بحيث انه وجه اتهاماً مباشراً لرئيس الجمهورية بتخريب البلاد ونشر الفوضى والاستئثار بالسلطة. وما زاد الطين بلة ان سامي الصلح اشار في بيانه الى ان رئيس الجمهورية بدأ يحاربه لأنه أراد وضع حد للتهريب الى اسرائيل. وامام فشل الخوري في اسناد رئاسة الوزراء الى زعيم سني آخر غير الصلح، تقدم باستقالته في 18 ايلول 1952. فأعتبر ذلك انتصاراً للسياسة البريطانية التي تخلّت عن تأييدها السابق له، ودعمت انتخاب كميل شمعون رئيساً جديداً للجمهورية. ويؤكّد الوزير السابق يوسف سالم بأنه كان "لبريطانيا وللزعيم السوري أديب الشيشكلي الموالي للندن الأثر الواضح في نجاح كميل شمعون في انتخابات رئاسة الجمهورية[[14]](#footnote-14).

1. أز**مة 1958**

مع بداية عهد الرئيس كميل شمعون عرف لبنان فورة اقتصادية انعكست نمواً سريعاُ وغير مسبوقا منذ فجر الاستقلال. ويفيد الدكتور فواز طرابلسي اسباب الازدهار الاقتصادي والمالي كما يلي:

1. طفرة في اقتصاديات دول الخليج النفطية
2. تدفق رؤوس الاموال العربية على المصارف اللبنانية هرباً من موجة التـأميمات الاولى في سورية والعراق ومصر.
3. زيادة في الدخل الوطني الذي انعكس نمواً في قطاعات السياحة والبناء والمال.
4. زيادة في عائدات تجارة الترانزيت مع الاردن والعراق والمملكة العربية السعودية فاقت تعويض الخسائر الناجمة عن انفصال الوحدة النقدية والجمركية مع سورية.
5. توفير الاطار القانوني لتلك الفرصة الذهبية من خلال اصدار قانون الشركات المساهمة (1959)، وقانون السرية المصرفية (1956)[[15]](#footnote-15).

كل هذا زاد من شعبية الرئيس شمعون، ولكن لفترة زمنية محدودة، اذ ما لبثت سياسة الرئيس الخارجية أن قوضت أركان حكمه وأضعفته، خاصة في صفوف المعسكر الاسلامي. فسياسة الرئيس شمعون المتشدد في تأييده للسياسة الغربية في الشرق الأوسط اقنعت المعارضة الداخلية ان الرئيس تخلّى عن روحية الميثاق الوطني الذي يلزم لبنان الابتعاد عن سياسة المحاور الاقليمية. وبما ان الانقسام الداخلي الطائفي يمكن استحضاره عند كل مفترق اقليمي، فإنه يمنع على لبنان اتباع سياسة خارجية فاعلة. ربما الرئيس شمعون أراد، وعن حسن نية، حماية استقلال لبنان، وهو بذلك "أراد ان يستمد لبنان، سواء في مشاركة واقعية في هذه المحاور او حضوره في الظل، قوة منها لا ان يكون فريسة قوتها واقتسامها النفوذ. هو في ذلك بحث، ربما لمرة اولى في تاريخ الديبلوماسية اللبنانية، عن شخصية ديبلوماسية لبنانية مفقودة تفعل في الاحداث وتروّض التطورات ويحسب لها"[[16]](#footnote-16).

توجّس الرئيس شمعون خوفاً على استقلال لبنان مع صعود نجم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وازدياد التأييد العربي لشعاره في الوحدة العربية. هنا تقاطعت موقف الرئيس شمعون المعارض لمشروع ناصر مع مواقف واشنطن التي رأت في القومية العربية، وفي سياسة عدم الانحياز، انحيازاً الى المعسكر الشيوعي. وعليه، أرست واشنطن استراتيجيتها على محاور ثلاث: جذب الرياض بعيداً عن عبد الناصر، تحويل العراق الى منافس لمصر، ودعم السلطات اللبنانية. من جهته، حدّد وزير الخارجية الاميركية، جون فوستر دالاس، كل من اسرائيل ونفط الخليج والعربية السعودية ولبنان على انها "المواقع الاميركية" التي يتعيّن الدفاع عنها ضد تيار القومية العربية[[17]](#footnote-17).

اهتمام واشنطن بلبنان يعود لسببين: 1- اقتصادياً، لبنان هو مصب للنفط ومركز تتكاثر فيه وكالات الشركات الاجنبية للمنطقة كلها؛ 2- استراتيجياً، يمتلك لبنان بنية تحتية من قواعد عسكرية ومرافىء وشبكات طرق يمكن ان تقدّم خدمة كرأس جسر في حال قررت واشنطن التدخّل العسكري في المنطقة[[18]](#footnote-18).

ونتيجة لكل ذلك، تسلمت الحكومة اللبنانية مساعدات عسكرية ومالية من واشنطن قيمتها ستة ملايين دولار، وفي عام 1955 وقعت واشنطن وبيروت اتفاقية تجارية مُنح بموجبها لبنان صفة "الدولة الاكثر رعاية". من جهته، اجاز الرئيس شمعون للطيران الحربي الاميركي ان يستخدم الاجواء اللبنانية لطلعات استكشافية[[19]](#footnote-19).

لم يتردد الرئيس شمعون في اعلان انحيازه الى المعسكر الغربي من خلال تأييده لحلف بغداد (1955) الذي ضم كل من العراق وباكستان وتركيا وايران، وطبعاً بمباركة وبتشجيع اميركي – بريطاني مشترك. لم ينضم لبنان رسمياً الى حلف بغداد المعادي للناصرية، ولكنه رفض ايضاً الانضمام الى "حلف الدفاع العربي" الذي وقعته القاهرة والرياض ودمشق في آذار 1955 رداً على "حلف بغداد. وفي 16 آذار 1957 ربط الرئيس شمعون لبنان رسمياً ب "مبدأ ايزنهاور" الذي ينص على حق اية دولة ان تطلب المساعدات الاقتصادية والعسكرية اذا ما تعرضت لتهديد من أية دولة أخرى. والمقصود بالتهديد هنا الخطر الشيوعي اذ نص البيان المشترك الصادر في 16 آذار 1957 على ان الحكومتان اللبنانية والاميركية متفقتان على "ان الشيوعية الدولية تتنافى مع الاستقلال القومي وتكون سبباً للإضطراب الدائم في سلم العالم وامنه[[20]](#footnote-20). تجدر الاشارة الى ان البيان المشترك هذا يشبه الى حد كبير معاهدة الدفاع المشترك، اذ يمنح واشنطن مسوغاً قانونياً لتدخل عسكري اميركي بناء على طلب الحكومة اللبنانية.

أثار البيان المشترك اللبناني – الاميركي، ومن قبله موقف الرئيس شمعون المؤيّد "لحلف بغداد" موجة من الغضب والاضطرابات في الشارع الاسلامي، سقط نتيجته عدد من القتلى والجرحى. ومع ورود الانباء عن التوجه لاعلان الجمهورية العربية المتحدة بين دمشق والقاهرة، تمت الدعوة الى انتخابات نيابية جاءت نتائجها لصالح الرئيس شمعون اذ خسر كل زعماء المعارضة مقاعدهم، امثال صائب سلام وكمال جنبلاط وعبدالله اليافي واحمد الاسعد. وبعد مرور ايام قليلة على الانتخابات، اي في 30 ايار 1957، اطلقت الشرطة النار على تظاهرة احتجاج على نتائج الانتخابات ما أدّى الى مقتل عدد من المتظاهرين.

رأت المعارضة في نتائج الانتخابات البرلمانية تعزيزاً لرغبة الرئيس شمعون في التجديد لولاية رئاسية ثانية. والمفارقة ان موضوع التجديد لم يجد احد يتبنى ابوته. فلا المعارضة كانت واثقة من ان الرئيس شمعون كان يرنو لتحقيق هذا الهدف، ولا الرئيس شمعون اعلن صراحة رغبة في التجديد، كما انه لم يعلن عن رغبته في عدم التجديد. وهكذا بدت المسألة معلقة الى ان حصل الانفجار يوم 7 ايار 1958 عند اغتيال الصحافي نسيب المتني المعروف بانتقاداته الحادة لسياسة شمعون الخارجية.

دارت المعارك في اكثر من منطقة في لبنان بين انصار الرئيس شمعون (حزب الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي) من جهة، وبين المعارضة، مع التزام الجيش بقيادة اللواء فؤاد شهاب سياسة "الحياد الفعال"، اي بالعمل على احتواء الثورة بدلاً من سحقها[[21]](#footnote-21). وعلى الرغم من طلب شارل مالك رسميّاً من واشنطن التدخل عسكرياً في لبنان، الا ان الادارة الاميركية ترددت على اساس ان ذلك من شأنه تأزيم "النزاعات الطائفية"، وقد يؤدي الى "التقسيم او الى اقتطاع اراضٍ من البلد"[[22]](#footnote-22). غير ان سقوط الملكية في العراق في 14 تموز 1958، وانهيار "حلف بغداد"، دفع بكل من رئيس الوزراء البريطاني، هارولد ماكميلان، والرئيس الاميركي ايزنهاور، الى وضع "عملية الوطواط الازرق" موضع التنفيذ. وهكذا، وفيما كان المظليون البريطانيون يهبطون في مطار عمان، كانت طلائع وحدات المارينز الاميركية تنزل الى شاطىء خلدة جنوبي بيروت.

كان لدخول القوات الاميركية الى قلب بيروت المفصل الذي فتح الباب امام التسوية السياسية. ففي 23 ايلول غادر الرئيس شمعون مقر الرئاسة، ومع نهاية شهر تشرين الاول 1958 انسحب آخر جندي اميركي من لبنان. اتبع الرئيس شهاب سياسة خارجية محايدة في النزاعات العربية، من دون الابتعاد عن سياسة ناصر على الصعيدين الاقليمي والدولي. لكن، وللأسف لم يمنع ذلك سفير القاهرة في بيروت، عبد الحميد غالب، من عدم التدخّل في شؤون لبنان الداخلية.

1. **من الاستقرار التوافقي الى الفوضى 1975 – 1990**

إن التدخل الخارجي، الاقليمي والدولي، هو ميزة ثابتة على المشهد السياسي اللبناني. وبسبب سياسات الفيتو المتبادل، فتح اللبنانيون الباب للتدخل الاجنبي في قضاياهم الداخلية والمحلية. وفي كل مرة، كانت المجموعات اللبنانية تقيم روابط مع القوى الخارجية لحماية مصالحها، ومصالح انصارها ايضاً. ويرى وديع حداد ان ضعف لبنان خلق فراغاً، جذب كلا من سورية واسرائيل برغبة منها، لتصبح حروب 1975- 1990 حروباً بالانابة، بين اسرائيل من جهة، وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية. وهذا ما ظهر خلال الاجتياح الاسرائيلي عام 1982. وتشير هذه الظاهرة بوضوح ان حالة الاستقرار النسبي التي اختبرها لبنان بين 1943 و1975 ارتكزت على واقعية النخبة اللبنانية الحاكمة، في انها تنتمي الى النخبة الحاكمة نفسها التي تمسك بزمان السلطة في الشرق الاوسط. ولكن مع انشاء الكيان الصهيوني، ونمو المد الشمولي، والمؤيد للعروبة، في بداية الخمسينيات، اصبح لبنان مستقطباً، وفاقداً للإستقرار بشكل حتمي. وبكلام آخر، ان سياسات التوافق التي وفرت أسساً لحياد لبنان غير الرسمي، وان مشاركته الضعيفة في النزاعات الاقليمية لم تمنع الآخرين من التدخّل في شؤونه الداخلية، الأمر الذي تضمن ثلاثة مراكز متداخلة الواحدة بالأخرى: منظمة التحرير الفلسطينية وسيادة لبنان، سورية واستقلال لبنان، واسرائيل وامن لبنان[[23]](#footnote-23). ولسوف نكتفي بتعداد الحيثيات التي دفعت بكل هذه القوى للتدخّل عسكرياً وسياسياً في الشأن اللبناني.

1. **اسرائيل والأمن:**

إن تطلع اسرائيل نحو الشمال لم يكن وليد عدم الاستقرار، لأنها اعتبرت ان الجنوب اللبناني جزءاً من "الأرض الموعودة"، كما وصفه العهد القديم. وقد حاول بعض الصهاينة التأثير على بريطانيا، في ان يكون الجنوب اللبناني جزءاً من فلسطين، عندما بدأت عملية تقسيم السلطنة العثمانية. وذكر الصهاينة اسباب اطماعهم في الجنوب اللبناني على النحو التالي:

1. قدّمت المنظمة الصهيونية مذكرة الى مؤتمر السلام في باريس في العام 1919، يقضي بأن تمتد الدولة اليهودية الى نقطة في جنوب صيدا. وقد استندوا في مطلبهم هذا على حاجتهم الى المياه. وهذا ما جاء في رسالة حاييم وايزمن الى اللورد Curzon، والمؤرخة في 30 تشرين الاول 1920. رأى وايزمن في رسالته "ان لبنان ليس بحاجة الى الليطاني، لتوفر المياه فيه، واذا ما تمّ فصل فلسطين عن نهر الليطاني، لا يمكن لها ان تكون مستقلة اقتصاديّاً[[24]](#footnote-24).
2. إن ادراك الصهاينة لأهمية الجنوب اللبناني يكمن ايضاً في كتابات القادة الاسرائليين. ففي اواخر اربعينيات القرن الماضي، أكّد موشي شاريث ان الخطة الاسرائيلية تقضي ان يبقى لبنان غير مستقر، ومقسّماً تماماً، وتعين فيه حكومة العوبة، تتكيّف مع السياسة الاسرائيلية. حتى ان بن غوريون اقترح الغاء الحكومة اللبنانية، في السنة الأولى لقيام اسرائيل، قائلاً: "علينا ان نكون جاهزين للهجوم، بهدف القضاء على لبنان، ومملكة شرق الأردن وسورية[[25]](#footnote-25). وقد أوضح موشي دايان، بعد ذلك تفاصيل الخطة، معتقداً "ان كل ما نتمناه، هو ان نجد ضابطاً، ولو برتبة نقيب، لإستمالته الى جانبنا، او لشراء تعاونه، ليعلن نفسه منقذاً للموارنة"[[26]](#footnote-26). ويتابع دايان مشروع الخطة قائلاً: "ومن ثم يدخل الجيش الاسرائيلي لبنان، ويحتل ما يراه مناسباً من الأراضي، ومن ثم يشكّل حكومة مسيحية متحالفة مع اسرائيل، وتقوم اسرائيل، بعد ذلك، بضم الأراضي الواقعة جنوب نهر الليطاني، وينتهي الأمر"[[27]](#footnote-27). ومهما يكن، فإن تسلل مقاتلي م، ت، ف، وغاراتها المتكررة انطلاقاً من لبنان على المستوطنات الصهيونية في الجليل، اقنعت القادة الاسرائيلين بضرورة تبني مخطط بن غوريون. وبرهنت سنة 1976 انها سنة الحسم، اذ اصبحت تل ابيب طرفاً نشطاً وفاعلاً، في التوازن اللبناني السياسي. وبدأت الخطة الصهيونية بفتح الحدود مع لبنان، تحت شعار ما يسمّى برنامج "الجدار الطيّب"، ثم بدعم "دولة لبنان الحر" على طول الحدود اللبنانية – الفلسطينية، ثم عبر ارسال السلاح الى الاحزاب المسيحية، ثم أخيراً، من خلال اجتياح لبنان عام 1982.
3. **منظمة التحرير الفلسطينية والسيادة:**

في عام 1964 أنشأت جامعة الدول العربية منظمة التحرير لتنظيم شؤون الشعب الفلسطيني، ليصبح قادراً على القيام بدوره في تحرير وطنه، وتقرير مصيره. عام 1969، انتخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية، فوضع على رأس أولوياته ان يجعل القضية الفلسطينية مركز الصراع العربي – الاسرائيلي. واستطاع عرفات اقامة دولة الأمر الواقع في الاردن. وهكذا اخذت العلاقات بين عرفات والملك حسين تسوء الى ان حصل الصدام الكبير في ايلول عام 1970، والتي أدّت الى طرد الفدائيين من الاردن. بعد ذلك، بدأت المنظمة بالتسلل الى لبنان،ولتصبح في وقت قصير عاملاً في السياسة اللبنانية. وقد صرح عرفات قائلاً: "لم تكن هزيمتنا في الاردن عسكرية، انما كانت سياسية، اولاً. قاومنا في عمان طوال اسابيع عديدة، الا اننا افتقدنا الدعم السياسي. ولم يقف في وجه الملك اي رجل سياسي"[[28]](#footnote-28). اما في لبنان، فقد وجد عرفات الدعم السياسي في كمال جنبلاط، وعند بعض الزعماء السنّة. وهذا ما أدّى الى الانقسام العمودي داخل المجتمع اللبناني، اذ رأى الزعماء المسيحيون ان افضل وسيلة للدفاع ضد اسرائيل تكمن في ضبط المقاومة الفلسطينية حتى لا تقدم زريعة لإسرائيل للهجوم على لبنان.

ونظراً الى الانقسام الداخلي، وضعف القدرة العسكرية للجيش اللبناني، والتعاطف الواسع الذي لقيه عرفات من الدول العربية، اضطرت الحكومة اللبنانية للقبول "باتفاق القاهرة" مع منظمة التحرير، الذي وقع في 3 تشرين الاول 1969. وعلى الرغم من ان هذا الاتفاق كان يهدف الى خلق نوع من الانسجام بين استقلال لبنان والمصالح الفلسطينية، لكنه في الواقع، كان متعارضاً مع السيادة اللبنانية. والأسوأ من ذلك، ان منظمة التحرير اخذت تتصرّف، وكأن الطريق الى فلسطين تم عبر بيروت، الأمر الذي دفع بالأحزاب المسيحية الى تنظيم ميليشياتهم المسلّحة لمواجهة التحدّي. بدأت المعارك بين الاحزاب المسيحية والمقاومة الفلسطينية في 13 نيسان 1975، واستمرّت حتى عام 1982، عندما قررت حكومة مناحيم بيغن سحق منظمة التحرير وطردها نهائياً من لبنان.

**ج- سورية والاستقلال**

منح انفجار الحرب في لبنان عام 1975 فرصة للرئيس حافظ الأسد للمحافظة على مصالح بلاده هناك. فمنذ اواسط الاربعينيات من القرن الماضي، لم تعترف اي من الحكومات السورية المتعاقبة باستقلال لبنان. كان السوريون مؤمنون بأن لبنان جزء مكمل لسورية، وبأن حدوده وأراضيه قد رسمت وقطعت من الارض السورية عام 1920، وبأن الوحدة بين البلدين يجب ان تستعاد. وعليه، فقد شهدت العلاقات بين البلدين توتراً مستمراً في مجال القضايا الاقتصادية، وفي المواقف المختلفة، بالنسبة الى العلاقات مع الغرب، وحول الصراع العربي- الاسرائيلي ايضاً. وعلى الصعيد العسكري، فقد تدخلت سورية في الحرب الأهلية عام 1958 متهمة بيروت بالتعامل مع العدو بسبب موافقتها على مبدأ ايزنهاور. وتكررت الاتهامات نفسها في عام 1969 اثر المناوشات ين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينين.

أخيراً، وبعد انهيار النظام اللبناني في العام 1975، انتهزت دمشق الفرصة لتدخل نفسها مباشرة في القضية اللبنانية. وطول فترة الحرب، عارض الأسد كل المبادرات العربية والدولية، لايجاد حل للأزمة اللبنانية. ويقول الأسد في هذا الصدد: "لا أحد يستطيع معاكسة سورية، واذا كانت سورية لا تستطيع اقرار السلام في لبنان، فلا احد يستطيع ذلك"[[29]](#footnote-29).

إلا ان الطريقة التي جعلت سورية مشغولة في الأزمة اللبنانية، كشفت الستار عن رغبتها في ان تصبح الجهة التي لا غنى عنها في القضايا اللبنانية. فبين 1975 و 1982، حافظت دمشق على سياستها بإدارة الأزمة في لبنان عن طريق معارضتها لبروز أية قوة محلية واحدة ذات قاعدة قوية. وما التفاهمات والصدامات مع الفلسطينين والكتائب والحركة الوطنية، الا امثلة واضحة على سياسة الأسد في "اللعبة المفتوحة".

غير ان الأسد لم ير ان كل شي في لبنان "لعبة مفتوحة". فقد أثارت الوقائع حول تعامل الكتائب مع اسرائيل، وزيارة الرئيس انور السادات للقدس، غضبه. فقام بدعم م.ت.ف. واليسار اللبناني، لإحتواء التطورات المناوئة له. فلم يكن الأسد مستعداً لخسارة "الملف اللبناني"، بعد ان تخلت مصر عن قضية الصراع العربي – الاسرائيلي. وعلى الجهة الأخرى، فإن تل ابيب لا تستطيع ان تترك سورية ومنظمة التحرير تبسطان سيطرتهما على لبنان، في الوقت الذي تشن المنظمة "غارات ارهابية" ضد مستوطناتها الشمالية. وباختصار، فإن المنطقة انزلقت نحو الحرب في العام 1982، لأن سورية واسرائيل كانتا مشغولتين في الصراع على المشرق العربي ككل.

1. **لبنان في عين العاصفة الاقليمية والدولية: 2005-2020**

لم تقتصر عملية حل الصراع بالمبادرات الداخلية اللبنانية، بل حاولت كل من اسرائيل وسورية معالجة الأزمة بطرق واشكال تخدم مصالحها اولاً، وضمن شروطهما الخاصة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر اتفاق 17 ايار 1983 الذي تمّ التوقيع عليه بين بيروت وتل أبيب برعاية وبوساطة اميركية. كذلك رعت سورية الاتفاق الثلاثي الذي وقعه قادة الميليشيات، حبيقة وبري وجنبلاط، في 28 كانون الاول 1985. أخيراً، وافق 62 نائباً لبنانياً على "اتفاق الطائف" في 22 تشرين الاول 1989. وهذا الاتفاق الذي أوقف الحروب على ارض لبنان كان ثمرة تسوية بين اللبنانيين والعرب والمجتمع الدولي.

لكن سورية لم تطبق البند المتعلّق بانسحاب قواتها من لبنان بحلول عام 1992. فعلى المستوى الدولي كانت الحرب الباردة قد انتهت، مما عزز النفوذ الاميركي في المنطقة راعية وحيدة لعملية السلام. ونتيجة لذلك، وافق الأسد على المبادرة الاميركية، وقرر حضور مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في 30 تشرين الاول 1990، ومن ثم دعم الحملة العسكرية الاميركية لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. وفي المقابل، اطلقت واشنطن يد الأسد في لبنان. وهكذا بقي لبنان بين 1990 و 2005 تحت الوصاية السورية. ففي ظل النظام الطائفي تمكن السوريون من تأليب الطوائف ضد بعضها البعض ليسهّل عليهم السيطرة على البلد. ولقد تمّ لهم ذلك من خلال تدخلهم في كل شاردة وواردة في الشأن اللبناني: تشكيل الحكومات، العملية الانتخابية، وايضاً، في الاقتصاد والمال، والابتزاز السياسي[[30]](#footnote-30).

لم تأبه دمشق لنداء البطاركة الموارنة (2000)؛ ولا اهتمت بقانون محاسبتها الذي أقره الكونغرس الاميركي عام 2003؛ كما انهم لم يتعاملوا بجدية مع تصريح وزير الخارجية الاميركية، كولن باول، الذي أشار فيه الى ان هدف واشنطن هو "ان يترك لبنان ليحكم من قبل بنيه، دون وجود للجيش السوري على ارضه"[[31]](#footnote-31). وعلى الرغم من كل ذلك، لم تظهر دمشق اي استعداد للإنسحاب؛ فصدر قرار مجلس الامن رقم 1559 الذي كان من اهدافه انهاء الاحتلال السوري للبنان. أسس القرار 1559 الساحة اللبنانية للمواجهات السورية – الاميركية. ومما لا شك فيه ان اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005 أدخل لبنان منذ ذلك الحين وحتى اليوم في اتون الصراع الدولي.

يمكن القول ان اغتيال الحريري احدث زلزالاً سياسياً بارتدادات دولية واقليمية ووطنية. فلم يحدث في التاريخ الحديث ان اعتبر المجتمع الدولي جريمة سياسية على انها "عمل ارهابي بربري، "ولم يكتف بشجبها فقط كما درجت العادة، بل اظهر تصميماً غير تقليدي على حل الخيوط او الالغاز المحيطة بمرتكبي هذا العمل، والكشف عن القتلة الحقيقيين، واحضارهم امام العدالة. وقد أكّد مروان اسكندر ان "الجو الدولي قد تغيّر جوهريّاً في مواجهة الاعمال الارهابية بعد 11 ايلول 2001. فإذا قدّر للأعمال الارهابية، بتشعباتها السياسية، ان تستمر دون عقاب، او جزاء، فإن العالم المتحضر يصبح على نطاق واسع، اسير الارهابيين"[[32]](#footnote-32). وعليه، أصدر مجلس الامن اربعة قرارات مرتبطة ارتباطاً مباشراً بجريمة اغتيال الحريري. ويمكننا تفنيد تلك القرارات على النحو التالي:

1. 7 نيسان 2005، دعا مجلس الامن الى انشاء لجنة تحقيق دولية للمساعدة على تحديد هوية مرتكبي العمل الارهابي ومنظميه والمتواطئين معهم.
2. 31 تشرين الاول 2005، أصدر مجلس الأمن القرار 1636 والذي دعا دمشق الى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية.
3. 15 كانون الاول 2005، أصدر مجلس الأمن القرار 2644 الذي طالب دمشق مجدداً بأن تستجيب دونما لبس او غموض، وبسرعة، في المجالات التي يلتمس رئيس لجنة التحقيق التعاون فيها.
4. 30 ايار 2007، أصدر مجلس الأمن القرار 1757 الذي أجاز انشاء محكمة دولية خاصة، لمحاكمة المشتبه بهم والمتورطين في جريمة اغتيال الحريري.

وتوازياً مع قرارات الشرعية الدولية، ازدادت الضغوط الاميركية على دمشق. بالنسبة للبنان، فنذ Richard Saterfield تلك السياسة التي ارتكزت على اربع قواعد اساسية:

1. انسحاب القوات السورية قبل 30 نيسان 2005.
2. البدء في المفاوضات باشراف هيئة الأمم المتحدة للكشف عن مرتكبي جريمة اغتيال الحريري، وجلبهم الى العدالة.
3. اجراء انتخابات نيابية قبل نهاية ايار 2005.
4. واخيراً، اقامة علاقات دبلوماسية بين بيروت ودمشق.

وقد تمّ تنفيذ كل هذه الشروط بالكامل، وبحسب المواقيت الاميركية. لكن ارتباكاً حلّ على الساحة اللبنانية تمظّهر في عجز قادة الطوائف عن التوصّل الى اتفاق بخصوص وضع استراتيجية وطنية للدفاع، يتم من خلالها استيعاب الجناح العسكري لحزب الله في الجيش اللبناني. عندها اوكلت واشنطن لإسرائيل القيام بشن حرب على "الارهاب في لبنان"؛ فانفجرت الحرب في 12 تموز 2006 واستمرت حتى صدور قرار مجلس الأمن، الرقم 1701 الذي دعا الى "وقف الاعمال العدوانية".

عرف لبنان بعد حرب تموز ازمات سياسية واقتتال طائفي مفرط هدد وحدة البلد. فجاءت دعوة الأمير القطري، الشيخ أحمد بن خليفة آل ثاني ل 14 قائداً لبنانياً الى اجراء محادثات في الدوحة لإنهاء 18 شهراً من العداء والضغينة. وفي 21 ايار 2008 ونتيجة لمشاورات مكثفة وجادة، تم التوصل الى اتفاق الدوحة، الذي لم يأت بأكثر من اجراءات مؤقتة لمحاولة انهاء الأزمة التي فجرها اغتيال الرئيس الحريري. ويرى البعض ان اغتيال الرئيس الحريري كان اغتيالاً لإتفاق الطائف. ولقد ظهر ذلك جليّاً في عدم تمكّن الدولة اللبنانية من اجراء انتخابات نيابية، او انتخاب رئيس للجمهورية مباشرة بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان.

وبما ان اي تطوّر خاريجي قد يرخي بظلاله، سلباً او ايجاباً، على الساحة اللبنانية، فإن الاتفاق النووي بين ايران والدول الخمس الكبرى زائد واحد في 14 تموز 2015 ادّى الى انفراج في الداخل اللبناني أوصل العماد ميشال عون الى رئاسة الجمهورية في 31 تشرين الاول 2016. لكن انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الاميركية أطاح بالصفقة الرئاسية "التي اوصلت العماد عون الى سدّة الرئاسة. ففي 8 أيار 2018 أعلن ترامب خروج بلاده من الاتفاق النووي. بعد ذلك، اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما اعترف بضم هضبة الجولان السورية للكيان الصهيوني، وطرح اخيراً مشروع "صفقة القرن" كحل نهائي للصراع العربي- الاسرائيلي. وكل هذه القرارات لها انعكاساتها السلبية على الساحة اللبنانية حيث ان الهدف الاميركي- الاسرائيلي يبقى في القضاء على المقاومة التي يمثلها حزب الله، من خلال تقويض وانهاء عهد الرئيس عون.

**خاتمة:**

حاولنا في هذا البحث تبيان انعكاسات التدخلات الخاريجة، الاقليمية والدولية، على الساحة اللبنانية. ويبقى لدينا التمنّي بأن يتعظ المسؤولين (ولا أقصد الزعماء) من تجارب لبنان التاريخية، ويعملوا على بناء دولة أكثر عدالة، واكثر منعة، واكثر انسانية. لقد شبعنا هدراً لدماء اللبنانيين على مذبح المصالح الدولية. ولعل التمحيص والتدقيق في افكار النخبة المتحررة من المعتقلات المذهبية يكون فاتحة الأمل لقيام دولة علمانية، ديمقراطية، قويّة بوحدة مواطنيها.

1. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية: 1917-1861، (بيروت: دار الفارابي، 1986)، ص،9. [↑](#footnote-ref-1)
2. المصدر السابق، ص، 277 [↑](#footnote-ref-2)
3. المصدر السابق، ص، 28-29. [↑](#footnote-ref-3)
4. المصدر السابق، ص، 476 [↑](#footnote-ref-4)
5. المصدر السابق، ص،238 [↑](#footnote-ref-5)
6. المصدر السابق، ص،284 [↑](#footnote-ref-6)
7. حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان: 1943-1952، (بيروت: الدار الجامعية، 1988)، ص،7. [↑](#footnote-ref-7)
8. H. Cobban, The Making of Modern Lebanon, (Boulder: Westview Press, 1985), pp.72-75. [↑](#footnote-ref-8)
9. المصدر السابق، ص، 72 [↑](#footnote-ref-9)
10. حسان حلاق، المصدر السابق، ص، 127 [↑](#footnote-ref-10)
11. المصدر السابق، ص، 127-128 [↑](#footnote-ref-11)
12. المصدر السابق، ص، 128 [↑](#footnote-ref-12)
13. المصدر السابق، ص، 636 [↑](#footnote-ref-13)
14. منذ يوسف سالم، 50 سنة مع الناس، (بيروت:1975)، ص، 355-365 [↑](#footnote-ref-14)
15. فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2008)، ص،224. [↑](#footnote-ref-15)
16. نقولا ناصيف، كميل شمعون: آخر العمالقة، (بيروت، دار النهار للنشر، 1988)، ص، 77. [↑](#footnote-ref-16)
17. المصدر السابق، ص، 225. [↑](#footnote-ref-17)
18. المصدر السابق، ص، 225. [↑](#footnote-ref-18)
19. المصدر السابق، ص، 225 [↑](#footnote-ref-19)
20. المصدر السابق، ص، 88. [↑](#footnote-ref-20)
21. فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، ص، 231. [↑](#footnote-ref-21)
22. المصدر السابق، ص، 232. [↑](#footnote-ref-22)
23. W.Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, (Washington, D.C., Traeger, 1985), p.28. [↑](#footnote-ref-23)
24. J. Hurewitz, The Middle East and North Africa, vol: II, (New York: yale University Press, 1979), p.140 [↑](#footnote-ref-24)
25. J. Randal, Going All The Way, (New York: Vintage Books, 1984), p.189 [↑](#footnote-ref-25)
26. I. Rabinorich, The War For Lebanon, (Ithea:-26 Cornell University Press, 1984), p.163 [↑](#footnote-ref-26)
27. المصدر السابق، ص، 163. [↑](#footnote-ref-27)
28. كريم بقرادوني، السلام المفقود، (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، 1991)، ص، 38. [↑](#footnote-ref-28)
29. المصدر السابق، ص، 9. [↑](#footnote-ref-29)
30. للمزيد من التفاصيل حول المفاوضات السورية – الاميركية بشأن لبنان، راجع J.A. Baker, The Politics of Diplomacy, (New York: G.P. Putman’s Sons 1995), pp.487-513. [↑](#footnote-ref-30)
31. The Syrian Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act of 2003, Public Law 108-175, 108th Congress, 12 December 2003. [↑](#footnote-ref-31)
32. M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, (London: SAQI, 2006), p.210. [↑](#footnote-ref-32)